

أكد أنه تم فصل قضاة نتيجة أخطاء مهنية جسيمة.. والأبواب مفتوحة لعودة أي قاض بعد تسوية وضعه

وزير العدل لـ«الوطن»: خطة لتطوير القضاء تساهم في تقصير أمد التقاضي وتحسين وضع القضاة وتعديل قانون السلطة القضائية

محمد منار حميجو
تصوير طارق السعدوني

كشف وزير العدل هشام الشعار عن خطة لدى الوزارة بتعديل بعض القوانين التي تساهم في تقصير أمد التقاضي وتحسين وضع القضاة، موضحاً أنه سيتم تعديل التعويض القضائي والمكثبي للقضاة. وفي لقاء مطول خص به «الوطن» قال الشعار: الفساد ليس في القضاء فقط، بل هو قديم جداً في كل المجتمعات والفساد يزداد وقت الحروب، مثلنا عن فصل قضاة نتيجة أخطاء مهنية جسيمة. وأعلن الشعار عن استشهاده ٣٢ قاضياً خلال الأزمة، مؤكداً أن الباب مفتوح لأي قاض يريد العودة إلى القضاء بعد تسوية وضعه فهو بالنهاية مواطن سوري. وأكد الشعار أن اللجنة الخاصة بتعديل قانون السلطة القضائية أنهت عملها وأنه سيتم لحظ أي تعديل فيه مصلحة عامة بما في ذلك الأيون وزير العدل هو نائب رئيس مجلس القضاء الأعلى وأن يتم اختيار أعضائه عبر الانتخاب.

وفيما يتعلق بالمناطق الساخنة أكد الشعار أن الوزارة تعمل على تفعيل لجان رصد الجرائم التي ارتكبتها المسلحون باعتبار أن هذا حق المواطن والقضاء السوري لمعاينة الذي يرتكب هذه الجرائم. وأضاف الشعار: إن هناك فرقا بين حرية الرأي السياسي والذين يحرصون على الإرهاب ويرتكبونه، الأول مصلح بالدستور في حين أن الثاني أفعال جرمية لتخريب البلد يحاسب مرتكبوها. وفيما يلي الحوار الكامل مع الوزير الشعار:

• هناك حديث عن خطة في الوزارة حول تحسين أوضاع القضاء وتطوير المؤسسة القضائية ما طبيعة هذه الخطة؟ نحن نحاول قدر الإمكان تعديل بعض القوانين، الغاية منها اختصار إجراءات التقاضي والتي هي بالنتيجة ستعود بالفائدة على المواطن بوصوله إلى حقه بأقصى وقت ممكن، لأن صاحب الحق الذي يصل إلى حقه بعد سنوات طويلة كأنه لم يصل إليه أبداً ولا يشعر أنه تم إضائه أو أن القضاء قدم له شيئاً، كما أننا نعمل على تحسين معيشة القضاة فهناك مشاريع تعديل التعويض القضائي والمكثبي وهذه التعديلات تساهم ولو بشكل يسير في تحسين وضع القاضي.

• ذكرت أنه ضمن الخطة تعديل بعض القوانين التي تساهم في تسريع عملية التقاضي والسؤال هنا هل هناك بالفعل تقصير بالتقاضي ولا يوجد عملية تقاض حقيقية؟ يوجد عملية تقاض حقيقية إلا أن هناك صعوبة في الإجراءات، ومنها التبليغ، فبعض أطراف الدعوى مقيمون في مناطق ساخنة يصعب الوصول إليها للتبليغ وهناك دعاوى يوجد فيها عدد كبير من الأشخاص يصعب تبليغهم، بعضهم مقيمون خارج البلاد وأخرون داخلها وبالتالي هذه العوامل تساهم في تأخير إنهاء الدعوى وإجراءاتها.

• لكن هناك مشكلة في طريقة التبليغ ذاتها سواء كانت في مناطق آمنة أم ساخنة ومنها طول الفترة بين التبليغ الأول والثاني إضافة إلى أن هناك أشخاصاً يتعمدون عدم التبليغ كيف تعاملت الوزارة مع هذه المشكلة؟ لا يوجد شيء اسمه أنه تعمداً لم يتبليغ فإذا المواطن لم يتم تبليغه فيكون التقصير من المحضر وفي حال ورود شكوى تتضمن أن المحضر مفصر وتم التأكد منها فإنه يتم معاقبته، فهذا الخطأ لا يفتقر.

• هل هناك فساد في المحضرين؟ طبعاً هناك خلل فأصابع اليد ليست متشابهة، هناك الصالحون والباطلون، وأنا أتمنى أن أي مواطن إذا لمس خللاً معيناً بالمحضرين أن يعلم عنه لاتخاذ الإجراءات القانونية.

• ما القوانين التي يتم تعديلها لتسريع عملية التقاضي؟ هناك عدة قوانين نحن في صدد تعديلها منها قانون العقوبات العام، أصول المحاكمات الجزائية، قانونا البيئات، إضافة إلى مشروع قانون الإيتام.

• تكلمت في أبحاث سابقة عن الفساد في القضاء ما أسباب وجوده برأيك؟ الفساد ليس في القضاء فقط بل هو قديم جداً في كل المجتمعات والفساد يزداد وقت الحروب، ونحن نعلم أن سورية تتعرض لحرب منذ أكثر من ست سنوات وهي أظهرت أنواعاً جديدة من الجرائم من ضعاف النفوس.

• ذكرت أن هناك جهات تتدخل في عملية التقاضي من هي؟ وهل هذا يعني أن هناك ضغوطات تمارس على القاضي؟ نحن حريصون على صون استقلالية القاضي وأنا أقول إن التدخلات لا تكون من جهات رسمية قد تكون من صاحب أو قريب وغيرهم.

• هناك قضاة يقومون بعملهم بأمانة كبيرة وشفافية ولولاهم لما كان مرفق العدالة قائماً، وأنا لا أريد أن أؤكد أقول إن القضاء خال من الفساد بل موجود.

• هذا يقودني لسؤال لك كم نسبة القضاة الفاسدين؟ الأغلبية من القضاة جيدين هناك نسبة من الفاسدين ومن الصعب تحديدها فهي تختلف من مكان لآخر ومن منطقة لآخر لكن بشكل عام هناك عدد كبير من القضاة تخرجوا من مناطقهم ويعيشون في ظروف صعبة حتى أن هناك قضاة لا يملكون بيوتاً ومع ذلك يقومون بعملهم على أتم وجه.

• هل تم فصل قضاة لأسباب تتعلق بالنازح؟ تم فصل قضاة لسلوك خاطي وهذا ما نعتبره أخطاء مهنية جسيمة، فإذا تبين ارتكاب القاضي لخطأ مهني جسيم فإن المجلس يدرس حالته ويعدّها بقرار براءته أم عزله أم فرض عقوبات أخرى تتأخّر ترفيعه أو خصم مالي، فالعقوبات مترددة بحسب الخطأ الذي ارتكبه القاضي.

• لو توضح لنا كيف يتم تحويل القاضي إلى مجلس القضاء الأعلى؟



الفساد ليس في القضاء فقط والحرب أظهرت جرائم جديدة فعلنا لجان تقصي الجرائم في المناطق الساخنة

إذا ورد بحق القاضي شكوى معينة تتولى إدارة التفتيش القضائي التحقيق في مضمون الشكوى، ونتيجة التحقيق إما أن يتم حفظها وإما تتم إحالة القاضي إلى المجلس وأحياناً إدارة التفتيش تتكفي بتوجيه اللوم للقاضي وهذا النوع من العقوبات لا تسجل في سجل القاضي.

سلبياً. أصدرت تعميماً يتضمن عدم تدخل المحامين العاملين ورؤساء النيابة العامة بقضاة التنفيذ ألا يوجد تدخل من المحامين العاملين بعمل القضاة؟

أنا قلت في العديد من الاجتماعات إن كل قاض مسؤول عن عمله ويجب أن يشعر أنه مستقل لا يخضع لأي شيء، فقلت لهم أتم ستقلون مارسوا علمكم بقناعتكم تملكون الحنكة والدراية والفهم القانوني.

• لكن لسان حال القاضي يقول إذا لم أسمع كلام المحامي العام فإنه سيترجم اسمي من ضمن التاشكيلات القضائية؟

هذا مجرد افتراض وأنا أكدت هذا الموضوع بالأ يتدخل المحامون العاملون بعمل القاضي فافتراضات المحامي العام أو رئيس الاستئناف تكون للاستئناف في مجلس القضاء الأعلى فهم يفتحون التاشكيلات باعتبار أنهم على دراية بوضع القضاة أكثر من وزير العدل.

• أنتقل بك إلى قانون السلطة القضائية نسع أن القضاء مستقل عن السلطتين التنفيذية والتشريعية لكن في الواقع ليس وزير العدل هو ذراع السلطة التنفيذية في مجلس القضاء الأعلى؟

هناك لجنة تعديل قانون السلطة القضائية وهي أنهت عملها وزير العدل هو عضو من الحكومة وبالتالي هو موظف كأي موظف فغير لا يتمسك بمنصب نائب رئيس مجلس القضاء الأعلى لغاية شخصية فهناك قانون يعدل وسيتم لحظ أي تعديل فيه مصلحة عامة وسيطرح هذا القانون للصلوص على أكثر من وزير العدل.

• هناك العديد من المختصين يقترحون إجراء انتخابات لاختيار أعضاء مجلس القضاء الأعلى ما رأيك بذلك؟ قضاة المجلس هم من أقم القضاء في سورية فكل هذه الأمور عبر تعديل القانون سيتم مناقشتها وبالتالي لن يصدر هذا القانون إلا بما يخدم المصلحة العامة.

• آلا يوجد تأخير في الإصلاح القضائي؟ ممكن أن يكون هناك تأخير نتيجة الظروف التي تمر بها البلاد فأنا لا أستطيع أن أقول يجب أن أحسن راتب القاضي قبل تحسين وضع الجندي.

• عينت رئيس جديد للتفتيش القضائي وهذا آثار بليلة في أروقة القضاء هل هناك مشكلة في هذه الإدارة؟ أنا وجدت بحسب خبراتي أن الرئيس الجديد لإدارة التفتيش القضائي سلوى كضيب هي الأقدر على تفعيل الإدارة وتفعيل التفتيش يضبط إيقاع الحاكم ما يعود إيجابياً على المواطنين.

• أفهم من كلامك أن هذه الإدارة كانت غير مفعلة؟ الإدارة متفاوتة هناك أداء ممتاز وآخر جيد ووسط وضعيف فالغاية هي المصلحة العامة ولذلك فإن التحديد ضروري وحينما يأتي شخص جديد فإنه يحاول أن يعطي أكثر.

• أنتقل بك إلى ملف المفقودين هل لدى الوزارة أعداد دقيقة بالمفقودين؟

لا إحصائيات دقيقة لدينا مكتب خاص للمفقودين لاستقبال الطلبات ونحن بدورنا نعمل على الجهات المختصة والمحكم قناتين أجوبة أن الشخص المفقود إما موجود وهو في ذمة التحقيق وإما تمت إحالته إلى المحكمة المختصة وأحياناً تأتينا أجوبة أنه لم يتم العثور عليه ونحن نعلم دور العصابات المسلحة في هذا المجال وبالتالي ليس كل شخص مفقوداً هو لدى الجهات العامة.

• وأنا أقول لك إننا نجدد التعاميم الخاصة بمعرفة أحوال المفقودين كل أسبوع في حال تأخر الجواب عن أي مفقود.

• ما دور الوزارة في محاربة السماسرة؟ وجود السماسرة من مفرزات الحرب الذين يستغلون الظروف الصعبة لذوي المفقودين هناك سماسرة وأتمنى من الأمان الذين تعرضوا لعمليات نصب واحتيال بتقديم شكوى فهناك من يأتي ويقول أنا أعرف مكان قريبكم وأستطيع أن أخلي سيهله فهذا احتيال على المواطنين ولذلك دائماً نوعي المواطنين بهذه الضحايا.

• وأقول لك لا يوجد سمسار مدعوم ولا تصدق أن يكون مدعوماً من أي جهة رسمية فهذه الكلمة بحد ذاتها مخالفة للقانون.

• هناك العديد من ذوي الموقوفين ليس لديهم القدرة على تعيين محامين هل للوزارة دور في ذلك؟

في القانون في حال ليس لدى المدعي عليه قدرة على تعيين محام للدفاع عنه يتم مرأسلة نقابة المحامين لتعيين محام له وهذا الأمر مفعول وتم تعيين العديد من المحامين لأشخاص موقوفين ليس لديهم القدرة على ذلك.

• لماذا لا يصدر قانون خاص لمكافحة السمسرة؟ يوجد قانون العقوبات وضع عقوبات لمكافحة هذه الجرائم ومنها النصب والاحتيل والسمسة وغيرها من الجرائم.

• هناك العديد من القضاة سافروا من دون إذن رسمي ومنهم من فقد ومنهم في مناطق ساخنة لا يستطيعون الخروج كيف ستتعامل الوزارة مع وضعهم في حال رجوعهم؟

لا شيء يمنع من عودة القضاة فالدولة السورية فاتحة أبوابها لكل مواطن سوري والوزارة هي جزء من الدولة وبالتالي إذا رجع القاضي فهل من المعقول أن نقول له لا نريدك!

• حتى لو كان يتعامل مع المسلحين؟ يسوي وضعه بشكل رسمي كأي مواطن ومن ثم نرجعه إلى القضاء.

• هناك من يتحدث إن الوزارة لم تنفذ من خطتها إلا موضوع الأتمة هل هذا يدل على أن هناك تقصيراً؟

أتمتة العمل القضائي هو نوع من أنواع الإصلاح القضائي أجهزة ذات مواصفات عالية في دمشق، والأجهزة حالياً مركبة للوكالات، وخصوصاً أن هناك عقارات تم بيعها بوكالات مزورة بلغت المليارات ولذلك نسعى إلى نشر الأتمة في المحافظات الأخرى.

• لكن ألا يوجد تأخير في موضوع تطبيق الأتمة؟ الأتمة شقان برجمي ولوجستي الأول جاهز في الوزارة، على حين الصعوبة في تأمين الأمور اللوجستية من مستلزمات ومعدات الأتمة ولننجز مشروع الأتمة عمدنا إلى اختيار أجهزة ذات مواصفات عالية في دمشق، والأجهزة حالياً مركبة فيها ونعمل حالياً على تأمين شبكة كهربائية خاصة بها، كما أننا ستوجه الأتمة عدلية السويداء ثم حماة وحلب لتعلم التجربة بعد ذلك على العديلات الأخرى.

• وزارة العدل شكلت في وقت سابق لجاناً لرصد جرائم المرتكبة في المناطق الساخنة هل أنتم تصدق تعميلها مرة أخرى؟

نحن نعمل على تفعيل لجان رصد الجرائم التي ارتكبتها المسلحون باعتبار أن هذا حق المواطن والقضاء السوري ونعاقب الذي يرتكب الجرم وهذه اللجان حينما تجمع الأدلة والوثائق فإنها تسجل دعوى قضائية سواء بحق مجموعات أم أشخاص معروفين وتمت محاكمتهم ولو غيابياً.

• وهنا أقول هناك فرق بين حرية الرأي السياسي والذين يحرصون على الإرهاب ويرتكبونه الأول مصون بالدستور على حين الثاني أفعال جرمية لتخريب البلد يحاسب مرتكبوها.

• إذا أراد أي معارض التقدم إلى سورية هل يوجد مانع قانوني لذلك؟

هذا الأمر ينطبق على القضاة وإن سورية فاتحة يديها لكل مواطن سوري يسوي أوضاعه ويعيش كأي مواطن يحصل على جميع حقوقه المدنية.

• سيادة الوزير هناك بعض الأسئلة من إعلاميين أولها: الشائع في مجتمعنا أن أي فاسد حينما يهدد بالقضاء يقول أنا بخير لمجرد وصول قضيتي إلى القضاء لماذا برأيك هذه الفكرة أصبحت شائعة؟

نحن هدفنا أن يستعيد المواطن الثقة بالقضاء وعدالته من خلال تأهيل القضاة وتعزيز سلطته وممارسة القاضي حقه بالكامل وعمله بشكل حر حينما تؤهل القاضي علمياً وقانونياً فسبون أقدر من القاضي غير المهتم بتطوير علومه وأفكاره القانونية. ما أريد أن أقوله أيضاً أنه كما تجد مواطنين يخرجون من المحكمة ولا يعجبهم حكم القاضي تجد آخرين يقولون بحيا العدل، فنحن نحاول جاهدين إعادة الثقة بين المواطن والقضاء.

• لماذا لا تعتمدون على التقارير التفتيشية بشكل كامل؟ نحن نأخذ بها لكنها تعتبر وسيلة إثبات أو دليلاً من الأدلة التي تبرز في المحكمة أما إذا اعتمدنا عليها بشكل كلي لم يعد هناك دور للمحكمة.

• أين وصلت بمشكلة القروض المتعثرة؟ شكلنا لجنة لحل مشكلة القروض المتعثرة ولا مشكلات، فأنا اجتمعت مع مديري المصارف لإيجاد حلول لهذه المشكلة.

◀ عقارات بالمليارات
بيعت بوكالات
مزورة ولم يعد
هناك تزوير في
دمشق

◀ صعوبات تطبيق
الإجراءات ومنها
التبليغ تساهم
في تأخير إنهاء
الدعوى

◀ قضاة ينظرون
بـ٢٠ دعوى يومياً
وخصوصاً المدنية

◀ قضاة تهجروا من
مناطقهم ومنهم لا
يملكون بيوتاً

◀ هدفنا أن يستعيد
المواطن الثقة
بالقضاء وعدالته

◀ الباب مفتوح لأي
معارض يرغب في
العودة لسورية

◀ وهناك فرق بين
حرية الرأي
السياسي والإرهاب

◀ لدينا مكتب
خاص للمفقودين
وأسبوعياً نجدد
التعاميم للجهات
المختصة لمعرفة
مصيرهم

◀ هناك خلل في دائرة
المحضرين فأصابع
اليد ليست متشابهة